التجربة الماليزيّة
مهاتير محمد والصحوة الاقتصاديّة

بانة عقاد

طالبة في كليّة الاقتصاد بجامعة حماة

كتاب التجربة الماليزيّة
مهاتير محمد والصحوة الاقتصاديّة
تأليف: لمحمد صادق إسماعيل
القاهرة، العربي للنشر والتوزيع،٢٠١٤

أثمن ثروة لدولة هي شعبها (رئيس الوزراء المسلم د. مهاتير محمد).

لا يمكن أن يكون الإنسان مسلماً ويبقى متخلفاً (علي عزت بيغوفيتش).

فعن دولة عبث فيها الاحتلال وساد تحت أفيائها الفساد، وخلف في أركانها التقسيم ما خلف بين مختلف الطوائف والعرقيّات..

عن معجزة سلكتها في بناء الإنسان فالدولة فالحضارة لتكون إحدى أقوى الاقتصاديات في العالم.. فكانت هجرة التغيير شئنا أم أبينا..

وعن تجربة تروي لنا نظرة متوازنة في كيفية رسم الخطط ووضع الضمانات وتهيئة الإمكانات للوصول إلى هدف..

عن علاقة إرادة بشرية جميلة مع مشيئة إلهية، سارتا بانسجام رائع.. الله والإنسان..

عن ماليزيا سأحدثكم..

ماليزيا أو "آسيا الصغرى" كما يُقال واحدة من أكثر الدول الإسلامية ازدهاراً في العالم، نعم هي الأم والفتاة الاستوائية الجميلة التي تسكن قلب جنوب شرق آسيا، والتي تعتبر مادة حية للدراسة في أعين الكثير من الاقتصاديين والسياسيين على حدّ سواء من مختلف أنحاء العالم، وتجربة فذة في التقدم والوصول إلى مصافِ الدول الكبرى.

لقد آمنت ماليزيا أن أثمن كنز تمتلكه هو الإنسان، وأن أفضل استثمار تسلكه هو في كيفية تعليمه، وأنه لا نمو ولا نهضة إلا باستمرار هذا الإنسان، فصاغت أهدافاً شاملة لجميع مناحي المجتمع والاقتصاد، فلم تقتصر على جانب

دون آخر، إذ أن وصول ماليزيا إلى مصاف الدول المصنعة لا يعني الجانب الاقتصادي أو الصناعي فقط، وإنما يشمل أيضاً نفس مستوى الرعاية الاجتماعية والثقافية التي وصلت إليها غيرها من الدول وإن لم يزد عليها.

تبلغ مساحة ماليزيا ٣٢٩.٧٥٨ كيلومتر مربع، مكونة من ١٣ ولاية واثنتين من الأراضي الفيدرالية، عاصمتها كوالالمبور وتقع وسط ولاية سلانجور، فيها أعلى بنايتين متوائمتين في العالم في وسط المدينة وهما ملك لهيئة النفط الوطني الماليزي "بتروناس" أُنشِئت عام ١٩٩٧، وتتمتع ببرلمان ديمقراطي، وطبيعة الحكم ملكي دستوري أما نظام الحكم فهو فيدرالي ويعتبر رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء أي رئيس حزب له أغلبية المقاعد في البرلمان.

بعد الاحتلال الياباني خضعت ماليزيا للاحتلال البريطاني ونالت الاستقلال عام ١٩٥٧.

ينقسم سكان ماليزيا إلى ثلاث فئات هم الماليون (البوميبترا) أي السكان الأصليون حيث يشير التقسيم العرقي أن نسبتهم حوالي ٥٠٪ من عدد السكان وقد ارتفعت نسبتهم بسبب ارتفاع نسبة التكاثر بينهم وكلهم مسلمون ويتحدثون اللغة الملايوية أو الماليزية وكانوا يعانون الجهل والفقر، الصينيون ويشكلون ٣٧٪ ويتميزون بالنشاط والقدرة على العمل ويتركزون في المدن، والهنود في شبه جزيرة ماليزيا ونسبتهم ١٢٪ ومعظمهم من التاميل، بالإضافة إلى بعض المجموعات الفطرية كالايبانز وكادازانز،كينياز، بيرايوز، المرزتز في ولايتي صباح وسرادق.

وقد كان التوزيع السكاني يعكس عوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية سارعت في تطوير أجزاء معينة من البلاد.

لقد كانت الوحدة الوطنية هي الهدف الأسمى في تكوين سياسة اقتصادية اجتماعية في بلد متعدد الديانات والثقافات كماليزيا.

تعتبر اللغة الماليزية هي لغة البلاد الرسمية وقد أُختيرت لتوحيد الشعب نظراً لتعدد الديانات والأعراق، والإسلام هو الدين الرسمي للبلاد، على الرغم من علمانية الدولة، كما أن التاريخ الإسلامي يسجل أن جزر جنوب شرق آسيا هي الوحيدة التي دخلها الدين الإسلامي بغير غزوات أو فتوحات.

وكما أن الزراعة تعد القطاع السائد في ماليزيا، وقد ساهم في بداية التسعينات بأكثر من ربع دخل مجموع الصادرات، حيث كثفت الحكومة استغلال الأراضي وحسنت السمات الزراعية الاقتصادية، وإن اتساع نطاق الإنتاج الغذائي ليفي بالطلب المتزايد للسوق المحلي بهدف خفض الواردات ودعم الصادرات، وإن تبني التكنولوجيا البيولوجية ساهم أيضاً في زيادة الإنتاج الغذائي.

وغالبية المنتجات الزراعية هي: المطاط، زيت النخيل، الكاكاو، الأرز، الأخشاب، الأناناس، جوز الهند والفلفل، والقطاع الهام الآخر هو التعدين، وبشكل خاص البترول والغاز، ولتعدين القصدير القوة الدافعة الأولى خلف التنمية والاستقرار الاقتصادي في ماليزيا.

إن ماليزيا اليوم ثالثة أكبر منتج للقصدير في العالم بعد البرازيل وإندونيسيا، وتحتل المركز الثالث عالمياً من حيث حجم احتياطي الغاز الطبيعي، والثاني والعشرين من حيث احتياطي النفط.

وتمتلك ماليزيا تنوعاً حيوياً من النباتات والحيوانات، حيث تعتبر من بين الدول الأكثر تنوعاً، ولقد حرصت ماليزيا على أن اقتصار الحكومة واعتمادها على السلع الأولية سيضع البلاد تحت رحمة تذبذب الأسعار العالمية.

تعد الزكاة إجبارية في ماليزيا، والسلطنة فيها تكون بالوراثة، ويكون الملك من بين سلاطين الملايو التسعة ويتم اختيار الملك كل خمس سنوات، والملك يملك ولا يحكم بل هو راعي الإسلام في البلد، وإن رئيس الوزراء هو الذي يمثل دور رئيس الحكومة ويتبع مكتب رئيس الوزراء وكالة مكافحة الفساد، والمدعي العام، ووحدة التخطيط الاقتصادي، وقسم التطوير الإسلامي، وشركة البترول الوطنية (بتروناس)،وله أن يعلن حالة الطوارئ في البلاد وأن يحكم بمراسيم تأخذ بقوة القانون، والأحزاب في ماليزيا لم تكن لتعبر عن أفكار سياسية بقدر ما كانت تعبر عن مصالح الشعوب الثلاثة والتي ذكرتها سابقاً، وأول رئيس للوزراء كان تنكو عبد الرحمن ويُدعى بطل الاستقلال، ونجح أن يكون بطل الوحدة أيضاً فضم صباح وسراواك وسنغافورة، تلاه تون عبد الرزاق بن حسين ويُدعى بطل التنمية، استلم إثر اضطرابات عرقية هزت ماليزيا، فأعاد تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، ووسع التحالف الحاكم وشكل الجبهة الوطنية، كما استهدف تحقيق تقدم اقتصادي للجميع وتحسين وضع الملايو، تلاه حسين بن عون ثم بطل الازدهار الماليزي مهاتير محمد وسأتكلم عنه لاحقاً، تلاه عبد الله أحمد بدوي وقدم رؤية إسلامية اسمها الإسلام الحضاري، ثم نجيب بن تون عبد الرزاق ليتابع سياسة أسلافه.

لقد كان من الضروري وضع لعبة يربح فيها الجميع، وإلا ستحلّ الخسارات لا محالة، فكان التعايش السلمي وحفظ الحقوق للجميع فكرة مبنية على أساس تقسيم المكاسب والربح بين جميع الفئات وليس التنازع عليها.

ومن حسن حظ ماليزيا أنها لم تتعرض لعدوى انقلابات عسكرية كما هو حال العالم الثالث، بل استطاعت السلطات المدنية أن تفرض سلطتها على القوات العسكرية، وأن تمنعها من ممارسة أي دور سياسي، وكان وزراء الدفاع كلهم من المدنيين، ويوجد في ماليزيا مؤسسة رسمية تكافح الفساد Anti Corruption Agency، ويوجد دليل الإجراءات في الحكومة ليحدد بدقة الإجراءات اللازمة لكل عمل، وطورت الحكومة مجموعة من الأنظمة لكبح جماح الفساد، ومن بينها تقليل الإجراءات الإدارية للحد الأدنى، وإنهاء المعاملة من خلال إجراء واحد، كانت القوانين لا تستثني أحد حتى الوزراء ورئيس الوزراء، حتى القضاة أنفسهم.

كما أن ماليزيا تنفق على التعليم نحو ٢٥.٢٠٪ من الميزانية السنوية العامة للدولة، وهذه من أعلى الميزانيات في العالم، إن ما تنفقه ماليزيا على التعليم يبلغ ثلاثة أضعاف ما يُنفق على الجيش والدفاع.

ومن حسن الحظ أيضاً أن ماليزيا الجميلة كانت بعيدة عن بؤرة الصراع العربي الإسرائيلي، أي عن منطقة تركز النفط، وعن مفاصل التركيز للقوى الكبرى، لذلك فكل هذه التحديات لم تنعكس عليها، كما أن تبني الدولة لسياسة علمانية منفتحة وإلى نظام ديمقراطي أقرب إلى الأنظمة الغربية، فكل هذا ساعد في تحقق التعايش السلمي

وإلى تهدئة نقط الاحتكاك مع دول الجوار، ووفر لها أجواء لتقوم بعملية التنمية التي تبنت سياسة النظر إلى الغرب.

الانتخابات التشريعية في ماليزيا تتم على أساس حزبي لا يخلو من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى، ولكنها تتميز بالتنظيم والهدوء النسبي، وتُعقد كل خمس سنوات انتخابات ديمقراطية حرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب ولانتخاب مجالس الولايات، ومجلس الشيوخ حيث يقوم كل مجلس من مجالس الولايات باختيار اثنين يمثلان الولاية في عضويته وتستمر الولاية ثلاث سنوات، كما أن ٨٠٪ من الماليزيين يشاركون في الانتخابات.

وقد نجح حزب الأمنو في أن ينفرد بتمثيل الملايو، ويشدد قبضته على القيادة السياسية الماليزية.

لكلّ هدف خطة يؤول إليها، واستراتيجية يدمن السير عليها، كيف كانت خطوات الحكومة الماليزية نحو استراتيجية عميقة لتحقيق النهضة في ظل النظام الرأسمالي الذي كان سائداً في تلك الفترة؟

لقد بدأت ماليزيا رحلتها الجديدة بعد أن حصلت على استقلالها من الاحتلال البريطاني، وكانت أول خطوة لها تقوم على مجال الاستيراد، ثم نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب فلا تعتبر خطوة كهذه كافية لأي تقدّم، ومع قدوم عقد السبعينات أخذت تعتمد على التوجه التصديري في عمليات التصنيع معتمدة على القطاع العام، إضافة على تركيزها على صناعة المكونات الالكترونية، لأنها تعتمد على عمالة كثيفة وبالتالي سيؤدي هذا حتماً لانخفاض معدلات البطالة.

لقد شكلت شركات البترول في تلك الفترة ما يُعرف بالشركات القابضة لتسيطر على ملكية الشركات الأجنبية والصينية.

وفي عقد الثمانينات حيث تمثل أول خمس سنوات منه المرحلة الثانية لاستراتيجية التنمية تنفيذاً للخطة الرابعة، والتي ركزت: على وجود مجموعة جديدة من الصناعات لتحل محل الواردات ولكن في إطار ملكية الدولة، ثم تأتي المرحلة الثانية لها في منتصف الثمانينات حتى ٢٠٠٠ لتشهد ٣ خطط خمسية.

وقد ركزت الدكتورة نعمت مشهور على بعض العوامل التي ساهمت في عملية التنمية: منها استقرار المناخ السياسي حيث لم يستولي العسكر على السلطة، والسياسة الديمقراطية من خلال المفاوضات بين الأحزاب، كما أن توجيه التمويل كان موجه لعملية التنمية وإنشاء البنية التحتية وليس للسلاح، والاهتمام بالأحوال الصحية والتعليمية للسكان، وكل هذا كان في سياق اعتماد ماليزيا الجيد على ذاتها.

ويستعرض النمر الاقتصادي د. مهاتير أسس قامت عليها تجربة التنمية تتضمن تحرير التجارة وإزالة القيود أمام الاستثمارات، ورفض الاقتراض الخارجي، ثم الاهتمام بالتعليم والقضاء على البطالة.

لقد وازنت ماليزيا بين الأهداف الكمية والنوعية كالعدالة والإنسان والأخلاق والمساواة كل هذا كان يعمل تحت رؤيا جلية واضحة ألا وهي العلم!

ولم تأتِ هذه النجاحات دون عقبات فقد تعرضت خلال طريقها إلى أزمات واضطرابات دامية خلفها الاستعمار.

لقد عانى الملايو من العيش تحت خط الفقر ولم يكن من بينهم طبقة رأسمالية، فعمل مهاتير على رؤية ٢٠٢٠ تُدعى السياسة الاقتصادية الجديدة من ١٩٩١ حتى ٢٠٢٠ على أن تعمل الحكومة على إنشاء مؤسسات تكون شركات أعمال ناجحة تقدمها للملايو، وتدريجياً عملت الدولة على توسعة ملكية الملايو والخصخصة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الأعراق.

"عندما نتحدث عن الحضارة الإسلامية، هل نقصد العصر الذهبي للإسلام في الماضي؟ أم أننا نتحدث عن الإسلام في عصرنا الراهن؟" د. مهاتير

ففي عصر دعاة الضلالة، دعاة الديمقراطية المستوردة من الغرب، القومية والوطنية والطائفية، دعاة الاشتراكية والشيوعية، دعاة العولمة..

أدركت ماليزيا أن علاجها يكمن في مشروع الإسلام الحضاري بدءاً من استغلال الأراضي الخصبة، إن الإسلام ليس حبيس النظرة إلى أمجاد الماضي ولا المستقبل، لأنه دعوة إلى النهوض والعمل في كل وقت وفي كل يوم!

ولقد انخفضت نسبة الفقر من ٧١ إلى ١٪ بعد الاستقلال حيث لم يعد هناك لا بطالة ولا فقر، ففي حركة مشروع الإسلام الحضاري، كان الإنسان محور النشاط التنموي وأداته متمسكة بالأخلاق والعدالة والمساواة الاقتصادية، وتفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية كالزكاة والوقف وكما ذكرت سابقاً فإنّ جباية الزكاة إجبارية في ماليزيا، وتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي معتمدة على الديمقراطية وتُعرف بالشورى في الإسلام.

ويذكر الأستاذ مصطفى الدسوقي عن تجربة ماليزيا في التنمية وارتباطها بالإسلام على أن فكر رئيس الوزراء قائم على أن النظام الإسلامي لا يوجد به تنمية ولكن يوجد في الإسلام مجموعة من القيم والأخلاق في ترشيد النظام الرأسمالي.

وقد عملت الحكومة بالقضاء على البطالة عن طريق تنفيذ برنامج لتنمية الأسر الأشد فقراً وأنشأت لهم المساكن ووفرت المياه والكهرباء، وألغت الفوارق الاجتماعية وقدمت لهم قروض بلا فوائد، وإعانات مالية وغيرها كثر.

إن النموذج الماليزي لم يصنع نجاحه بفضل تميزه في المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية، وإنما بفضل السياسات والاستراتيجيات الرشيدة التي قامت على أساس الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، والاعتماد على مبدأ العدالة الاجتماعية في تلك الاستراتيجيات بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاربة مختلف المشاكل التي تعيق من التقدم والتطور.

تعد ماليزيا كأكبر سوق للسندات الإسلامية في العالم، بمبلغ تجاوز ١٥١ مليار دولار، واحتلت الإمارات المرتبة الثانية.

ونجاحها يعود إلى تزايد ثقة العملاء بالمالية الإسلامية على أنها نظاماً أخلاقياً، في ظل تعرض النظام المالي الرأسمالي الغربي للضربات المتوالية، ثم أن التقليل من العقبات القانونية وتوفير ماليزيا الحياد الضريبي بين المعاملات الإسلامية والتقليدية قد جذبت الصكوك للمستثمرين ومصدري الأوراق المالية والوسطاء.

تضم ماليزيا ٣٠ حزباً سياسياً بصفة قانونية، كالحزب الإسلامي الذي ارتاح بالتعامل معه الكثير من التجار الصينيين وهو من الأحزاب المعارضة، وحزب التحالف الوطني، وحزب العدالة، والحزب الديمقراطي غالبيته من الصينيين، وهو من الأحزاب المعارضة أيضاً.

تنقسم الأحزاب إلى أحزاب مشتركة أُنشئت للقضاء على الصراعات العرقية، وأخرى معارضة.

إن التعددية الحزبية والسياسية في ماليزيا تشكل أحد الأوجه الرئيسة للديمقراطية في البلد.

لقد كان ظهور التوتر العرقي وارتفاع الأسعار بشكل عام في ماليزيا سبباً كبيراً لحدوث المظاهرات والفوضى وزيادة تفشي الفساد والجرائم في أروقة البلاد..

وأمام تلك المحنة والاضطرابات التي عصفت بحورية الشرق الأوسط ماليزيا، كيف كانت ردة فعل الأحزاب المعارضة في وقت كان فيه العديد من الوزراء مشغولين بإدخال القاذورات إلى بلادهم، منفردين بمصالحهم كانفرادهم في النظر إلى السماء والقدر وكرامات الأولياء؟

لقد تواكبت كل الاضطرابات تقريبا مع تخلي عدة وزراء عن واجباتهم فأخذ الفساد يتشرب شيئا فشيئا إلى شرايين البلاد، وأمام ضعف البنية الماليزية حينها عمل حزب العدالة المعارض الشعبي بقيادة وان عزيزة، وأيضاً الحزب الإسلامي المعارض بقيادة عبد الهادي أوانج، والحزب الديمقراطي وقائده ليم كيت سيانج، كانوا جميعاً تحالفاً واحداً ضد التحالف الوطني وهو ١٤ حزب.

لقد رسمت الأحزاب المعارضة استراتيجية جديدة في استراتيجيات العمل السياسي، وقد كانت الأحزاب المعارضة التي ازداد عدد كراسيها في البرلمان تشكل كتلة كبيرة مقابلة للجبهة القومية التي تشكل الحكومة، مما يدل على عمق التنافس السياسي بينهم كأحزاب.

لقد أكدت الأحزاب المعارضة للشعب الماليزي أنها قادرة على سد الثغرات، فأعلت من قيم العدل والمساواة بين جميع الفئات.

في وقت كان الملايو فيه يعانون الجهل والفقر، في وقت بعيدين فيه عن الحياة الاقتصادية، بعيدين عن مؤسسات الدولة، كيف ظهر مهاتير محمد في الحياة السياسية، ثم ما هي الخطة التي سلكها في مساعدته حكومته وشعبه على النهوض؟

بعد تخرج مهاتير من كلية الطب ١٩٥٣خدم في الحكومة الماليزية الاتحادية كضابط خدمات طبية، وكان يعالج الفقراء مجاناً ونظراً لاهتماماته السياسية فقد انضم لتنظيم اتحاد الملايو وتدرج فيه حتى أصبح عضو المجلس الأعلى لتنظيم اتحاد الملايو الوطني.

لقد كان في صدور كتاب مهاتير عام ١٩٧٠ وهو "معضلة الملايو" دعوة للملايو للتمرد والإفاقة من الكسل والجهل واتهامهم بالرضا بالتخلف، وأخذ قادة الحزب ينظرون إليه على أنه مجرد شاب متمرد.

لم يرضَ مهاتير أبداً بهذه النظرة ولم تدعه حنكته وحكمته أن يترك الحزب، بل عمل على صعود نجمه بجدارة حتى تولى رئاسة الوزارة ١٩٨١.

لم يثبت مهاتير محمد للشعب الماليزي فقط كيف أنه لقائد مسلم أن يحكم، بل أثبت لنا جميعاً في زمانٍ بتنا نعاني فيه أسوء ما يمكن معاناته!

لقد تكن انطلاقة مهاتير عشوائية، بل بدأ يبحث بتجارب الدول، واستقر على جعل اليابان مثلاً أعلى، انطلاقاً من أسعارها الزهيدة والتي تفوقت على المنتجات الأوروبية والأمريكية، ثم اتباعها سياسة منهجية في التصنيع وإيجاد قيادات تتمتع بمستوى علمي فائق متميزة بالتطور والإبداع، بالإضافة إلى التزامها بالأخلاق.

إن مهاتير تسلم السلطة بعد مرور أكثر من عقدين على تاريخ الاستقلال، لتصبح ماليزيا على دوره في مصافِ الدول الكبرى.

فعلى ماذا ركز مهاتير في ظل التجربة الفذة؟

ركز على ثلاث محاور: التعليم والتصنيع وفي خدمتهما المحور الاجتماعي، حيث اهتم بالتعليم بصفة خاصة من مرحلة ما قبل المدرسة، فجعله جزءاً من النظام الاتحادي واشترط أن تكون جميع دور الرياض مسجلة لدى وزارة التربية.

واهتم مهاتير بإدخال المواد التي تعزز الروح الوطنية، إضافةً إلى مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية لصقل مهارات الطلاب، وعمل أيضاً على إنشاء كثير من معاهد التدريب المهني.

وفي ١٩٩٦ أدخلت ماليزيا الحاسب الآلي والانترنت في كل مدرسة، وأنشأت المدارس الذكية التي تساعد الطلاب على تطوير قدراتهم من خلال مواد متخصصة عن أنظمة التصنيع المتطورة وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثاً للبيئة.

إن من أولويات الحكومة الماليزية كان في إنفاقها على التعليم، وكانت نفقاتها عام ١٩٩٦ بنسبة ٢١.٧٪ من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وفي عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٣.٧٪ من إجمالي النفقات الحكومية، ثم أن الحكومة الماليزية لم تنسَ المرأة الماليزية، فقد حصلت على نصيبها من التعليم بما لا يقلّ عن الرجل، فمنحت قروضاً ومساعدات خاصة للفقراء أيضاً لهذا الغرض.

وتوازى الاهتمام بالتعليم مع اهتمام الحكومة بجانب التصنيع أيضاً، حيث شجعت على الصناعات ذات التقنية العالية، وتوسعت أكثر في عهد مهاتير من خلال الاستثمارات فقد تم إنشاء أكثر من ١٥ ألف مشروع صناعي، كان نصيب المشروعات الأجنبية نحو ٥٤٪ وهذا دليل على اطمئنان المستثمر الأجنبي لماليزيا، كل هذا وفر الوظائف الكثيرة لمواطني ماليزيا، وطور مهارات العمالة.

"إن ماليزيا واثقة بأن الأمة الإسلامية يمكنها أن تكون أقوى قوة في العالم إذا توحدت، وأحسنت استخدام ثروتها ومصادرها المختلفة..

عندما أردنا الصلاة توجهنا صوب مكّة، وعندما أردنا بناء البلاد توجّهنا صوب اليابان".

لقد أثبت وأكد د. مهاتير أن سبب نجاحه كان من اعتزازه وحسن تطبيقه لتعاليم الإسلام الذي يعلي من قيمة التقدم والتطور، ووضح أنه على هذه الأمة أن تقتحم مجال التكنولوجيا والأبواب الحديثة لتنافس الغرب.

وفي نهاية السبعينات عندما تعرضت العملة الماليزية ـ الرينجيت ـ لمضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، أصدر مهاتير مجموعة قرارات تهدف إلى فرض القيود على التحويلات النقدية خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات، وكان حريصاً جداً على عدم تنفيذ نصيحة صندوق النقد الدولي التي تدفع بعض دول العالم الثالث ثمنها حتى اللحظة!

وهذا يعد من النجاحات المبهرة التي حققتها ماليزيا، والتي أخذت العديد من الدول بدراستها..

لقد اعتمد مهاتير بفكره على توحيد الشعب بطوائفه نحو هدف واحد، وركز على خطة التنمية فاختار اليابان والتي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا اليوم، وعمل على توجيه الأنظار لماليزيا لجذب الاستثمارات فأخل التكنولوجيا الحديثة للتواصل مع العالم الخارجي.

لقد جهز مهاتير المواطن الماليزي بكافة الوسائل وخاصة بالملايو فدفعهم لتعلم الإنكليزية وأرسل البعثات التعليمية إلى الخارج وتواصل مع الجامعات الأجنبية.

د. مهاتير.. شكراً!

هكذا هم القادة.. عندما جاء وصف مهاتير بالديكتاتور، فجاء قرار استقالته وهو في قمة مجده لينسف هذا الرد، بعد أن عمل على نقلة بلاده إلى مصاف الدول الكبرى، وبعد قيامه برئاسة الوزراء لمدة ٢٢ عاماً اعتزل الحياة السياسية عام ٢٠٠٣ بعد أن أثبت هذا الرجل الاقتصادي الحكيم للعالم قيام دولة إسلامية بالنهوض اقتصادياً معتمدة على وحدة شعبها، مسلماً مقاليد البلاد لخليفته أحمد بدوي.

لقد فهمت الحكومة الماليزية أن تحقيق التنمية يجب أن يكون مقترناً بالمساواة وتكافؤ الفرص، فأطلقت على الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ اسم السياسة الاقتصادية الجديدة، ولم تتم هذه السياسة أبداً من خلال انتزاع ثروة الصينيين

ووضعها بيد الملايو، وقد أُنشِئ البنك الإسلامي عام ١٩٨٣ فسمحت للبنوك الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي مما شكل نمو كبير للاقتصاد الإسلامي على أرض ماليزيا.

لقد اعتبرت الحكومة أن الدولة مجرد حارسة للنشاط الاقتصادي ومنظمة له، ولم يجعلها تاجرة أو صانعة، فترك الاحتراف بالصناعة للأفراد، وللدولة شؤون الحكم والسياسة والدفاع والأمن.

والآن وفي نهاية المطاف سأستعرض للكاتب محمد صادق قليلاً عن العلاقات المصرية الماليزية، وكيف بدأت.. ثم عن أبرز ما تم من التعاون الاقتصادي بينهما، لأختم في النهاية قليلاً عن العلاقات الإسرائيلية وكيف كانت ردود فعل ماليزيا إزاءها..

لقد بدأت العلاقات المصرية الماليزية في الثلاثينات من القرن العشرين من خلال قدوم طلاب ماليزيا للأزهر للتعلم، وبعد التمثيل الدبلوماسي مع مصر، عينت ماليزيا سفيرها في القاهرة عام ١٩٦٠ وقدمت ماليزيا أرفع وشاح وهو وشاح التماسك للراحل جمال عبد الناصر.

وقد كان في اختيار الحكومة الماليزية سفارة مصر مصلحة برغماتية كبيرة لها، فعدا عن أن مصر تعد دولة إسلامية وأن ماليزيا تحتفظ معها بعلاقات سياسية بالإضافة إلى التوافق الديني الثقافي بين البلدين، فإنه أيضاً لماليزيا رؤية في القيام من خلال هذه السفارة برعاية مصالح اندونيسيا والتي عارضت بشدة قيام اتحاد ماليزيا آنذاك.

ومن خلال الزيارات بين رؤساء الدول التي تمت من قبل أكثر من عشرة أعوام، قامت حينها ماليزيا بعرض تجربتها وكيفية نهوضها الفعلي لتقدم الاستفادة الكافية للبلد مصر، وأُنشِئت الرابطة الماليزية عام ١٩٣٠ وقد كان مقره منحة من الرئيس الراحل عبد الناصر، والسفارة الماليزية عام ١٩٦٠.

إن لماليزيا ومصر وجهات نظر وتعاون مشترك، سواء في عضويتهما في منظمة المؤتمر الإسلامي أو الأمم المتحدة، إلى جانب اشتراكهم في القضايا العالمية.

لقد تم توقيع اتفاق التجارة بين البلدين عام ١٩٩١، بالإضافة إلى توقيع تسع اتفاقيات للتعاون الفني والتجاري بين مصر وماليزيا.

وفي هذا مصلحة برغماتية بحتة لماليزيا في رجوح ميزانها التجاري ويعود الفضل في ذلك إلى رجال الأعمال الماليزيين في البحث عن فرص للتصدير لمصر، وفتح مكتب لهيئة تنمية الصادرات الماليزية في القاهرة، وكان في إنشاء مجلس رجال الأعمال المشترك عام ٢٠٠٣ عمل على دفع حركة التجارة بين البلدين.

وتم عقد اللجنة المشتركة الفرعية في القاهرة في أكتوبر من عام ٢٠٠٩ وقام من خلاله وزيرا تجارة وصناعة البلدين برئاسة اللجنة، ومن خلال زيارتهما وقع الوزير الماليزي ٥ بروتوكولات تعاون، ومذكرة تفاهم منشئة للجنة الفرعية المشتركة للتجارة والاستثمار لإنشاء المركز الدولي لتطوير الفنون والعمارة الإسلامية، إضافة إلى توقيع العديد من المذكرات.

كما استثمرت شركة بتروناس الماليزية في مصر من خلال إقامتها لعدة مشاريع بمقدار ٦٠٠ مليون دولار ووصلت إلى ٣.٦ مليار دولار، بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى.

إن الزيارة التي قام بها وزير الاستثمار إلى ماليزيا في أغسطس ٢٠٠٨ أسفرت عن نتائج كثيرة ساهمت بشكل جيد في التعاون الاستثماري الكبير بين البلدين، كما قامت بعثة استثمارية من ماليزيا في نوفمبر ٢٠٠٨ وأسفرت عن مجموعة من الاتفاقات المبدئية للتعاون الاستثماري أيضاً في مجال النقل الجماعي، خدمات البناء والتشييد، والتعاون في مجال الصناعات الهندسية المرتبطة بالبترول والغاز الطبيعي.

وقامت بعثة فنية من شركة بروتون لصناعة السيارات إلى مصر أيضاً، تحث على تحول نشاط الشركة بالسوق المصري من التجارة إلى الاستثمار الصناعي، ثم على الجانب السياحي تم فتح خط طيران مباشر بين القاهرة وكوالالمبور، وقد ساهم في تسهيل حركة انتقال رجال الأعمال، ودفع حركة التجارة والسياحة بين البلدين.

ولم ننسَ أن المجال الديني والثقافي والتعليمي كان من أهم دعائم العلاقات الثنائية بين البلدين.

هذا عن مصر.. ولكن؛ ماذا عن اسرائيل؟

استضافت ماليزيا في نيسان ١٩٩٧ فريق الكريكيت الإسرائيلي، وهذه الاستضافة أثارت ثورة الحزب الإسلامي، فأخذت ماليزيا تخفف من الوسائل الإعلاميّة في هكذا خطوات.

لقد أعرب الماليزيون تعاطفهم مع القضية الفلسطينية خصوصاً عند انتفاضة الأقصى، ففصلت بين العلاقات السياسية وبين الاقتصادية مع إسرائيل، وغلفت ملف العلاقات السياسية معها بعيداً.

أما اقتصادياً فابتعدت ماليزيا في معاملاتها مع إسرائيل عن وسائل الإعلام، والاحصائيات الرسمية كشفت أن ماليزيا أكبر مستورد في العالم الإسلامي من إسرائيل على الرغم من ضآلة صادرات ماليزيا إلى إسرائيل على عكس بعض الدول كتركيا والأردن مثلاً، وهذا يُظهر الجانب البرغماتي لسلوك ماليزيا فهي لم تكن راغبة في توسيع علاقاتها التجارية مع إسرائيل، وفي حفظ ماء وجهها أمام القضية الفلسطينية..